www.refaad.com

International Journal for Arabic Linguistics and Literature Studies (JALLS)
المجلة الدولية للدراسات اللغوية والأدبية العربية
Journal Homepage: https://www.refaad.com/Journal/Index/6
E-ISSN 2663-5860 | P-ISSN 2663-5852
Vol. 7, Issue 3, 2025, pp. 94 - 101

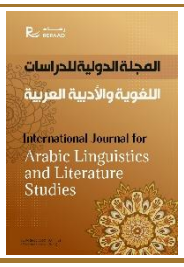

Syntactic Reasoning in the Book Sharḥ al-Mughni fi al-Naḥw (d. 811 AH): The Chapter on Nominatives as a Deliberate Choice

Asst. Lect. Ahmad Ismail Jum'ah[1], Lect. Salah Mohsin Hazim Abdul Kareem[2*]

[1] University of Al-Hamdaniya, College of Education for Humanities, Department of Arabic Language, Iraq.

[2] Ministry of Higher Education and Scientific Research, University of Al-Hamdaniya, College of Education for Human Sciences, Department of Arabic Language, Iraq.

* Corresponding Author: Salah Mohsin (salah@uohamdaniya.edu.iq)

التعليل النحوي في كتاب (شرح المغني في النحو) للجيلاني: (ت: 811هـ) باب المرفوعات اختيارًا

م.م. أحمد إسماعيل جمعة[1]، م. صلاح محسن حازم عبد الكريم[2*]

[1] جامعة الحمدانية- كلية التربية للعلوم الإنسانية- قسم اللغة العربية- العراق.

[2] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي- جامعة الحمدانية- كلية التربية للعلوم الإنسانية- قسم اللغة العربية- العراق.

*الباحث المراسل: صلاح محسن (salah@uohamdaniya.edu.iq)

This file is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International

Received	Revised	Accepted
استلام البحث	مراجعة البحث	قبول البحث
2025/7/24	2025/8/10	2025/8/23

DOI: https://doi.org/10.31559/JALLS2025.7.3.1

Abstract:

Objectives: This research aims to study the phenomenon of grammatical reasoning in al-Jilani's work, as one of the fundamental issues in Arabic grammatical thought. It sheds light on its manifestations in al-Jilani's writings, specifically in the chapter on nominatives. The research discusses the origins of grammatical reasoning, its justifications, its types.

Methodology: The research relies on the descriptive-analytical approach, identifying and classifying issues related to reasoning, and discussing their reasons and methodological foundations.

Conclusion: The research concludes that al-Jilani maintained the traditional grammatical system and was keen to explain phenomena within a precise grammatical framework, demonstrating a grammatical awareness that reflects the depth of the Arabic approach to interpreting linguistic phenomena.

Keywords: *grammatical reasoning; al-Jilani; nominatives; Arabic grammar; cause*.

الملخص:

الأهداف: تهدف هذه الدراسة إلى دراسة ظاهرة التعليل النحوي عند الجيلاني بوصفها إحدى القضايا الأساسية في الفكر النحوي العربي، ويسلط الضوء على تجلياتها في كتابات الجيلاني، تحديدًا في باب مرفوعات الأسماء. ويناقش البحث نشأة التعليل النحوي، ومبرراته، وأنواعه.

المنهجية: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، إذ تم رصد المسائل المتعلقة بالتعليل وتصنيفها ومناقشة عللها وأسسها المنهجية.

الخلاصة: توصلت النتائج أنّ الجيلاني لم يكتفِ بتقرير القاعدة بل حافظ على النسق النحوي التقليدي الذي يوازن بين النقل والقياس، وحرص على تعليل الظواهر ضمن إطار قواعدي دقيق، مما يدل على وعي نحوي يعكس عمق المنهج العربي في تفسير الظواهر اللغوية.

الكلمات المفتاحية: *التعليل النحوي؛ الجيلاني؛ المرفوعات؛ النحو العربي؛ العلة.*

الاستشهاد

Citation

جمعة، أحمد، عبد الكريم، صلاح. (2025). التعليل النحوي في كتاب (شرح المغني في النحو) للجيلاني: (ت: 811هـ) باب المرفوعات اختيارًا. *المجلة الدولية للدراسات اللغوية والأدبية العربية*، 7 (3)، 94-101.

Jum'ah, A. I., & Abdul Kareem, S. M. (2025). Syntactic Reasoning in the Book Sharḥ al-Mughni fi al-Naḥw (d. 811 AH): The Chapter on Nominatives as a Deliberate Choice. *International Journal for Arabic Linguistics and Literature Studies*, 7 (3), 94-101. https://doi.org/10.31559/JALLS2025.7.3.1 [In Arabic]

المقدمة:

الحمد لله الذي رفع السماء بغير عمد، وضمَّ إليه الكواكب والنجوم بلا عدد، ونصبَ أدلة دالَّة على وحدانيته كقوله تعالى:[قل هو الله أحد] وجرَّ في عقولنا البراهين والحجج لنعلم أنه الله [لم يلد ولم يولد] والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

فمن الطبيعي أن يتساءل أحدُنا عن أسباب الظاهر التي ترتبط بحياتنا، وقد شمل هذا التساؤل جانبًا مهمًّا من جوانب حياة الإنسان، ألا وهي اللغة تلك التي تعدّ مِن أبرز خصائص الإنسان؛ إذ هي الوسيلة المُثلى في التواصل مع أفراد جنسه، فبها استطاع الإنسان نقل خبراته الخاصة إلى غيره، فمن الطبيعي أن يتساءل عن لغته وعن أنماطها وخصائصها التركيبية، وهي التي يدور حولها التعليل في بحثنا هذا، وهو ما تعارف عليه النحويون باصطلاح التعليل النحوي، فمثلًا: لمَ أعربت هذه الكلمة؟ ولم بُنِيت؟ ولمَ كان الفاعل والمبتدأ مرفوعين؟ ولم عملت هذه الحروف؟ ولم لم تعمل الأخرى؟ وما شابه ذلك، فأردت في هذا البحث أن أبين مسائل التعليل عند الجيلاني في باب مرفوعات الأسماء. وقد وجدت مؤلفات أفردت للوقوف على هذا التفكير.

ويمثّل الإمام محمد بن عبد الرحمن الجيلاني (ت: 811هـ) أحد أعلام النحو العربي في القرن الثامن الهجري، الذين كان لهم حضور واضح في مرحلة من مراحل تطور الدرس النحوي العربي، وهي المرحلة التي امتازت بشروح المتون وتقريب المعاني وتفسير الأصول، وقد عرف بكونه من العلماء الذين جمعوا بين الرواية والدراية، وتميز أسلوبه بجمع آراء المتقدمين ومناقشتها وتدعيمها بالتعليل المنهجي.

حيث عُني عنايةً كبيرة بعلم النحو العربي، وظهر ذلك جليًا في شرحه لكتاب "المغني في النحو" لابن هشام الأنصاري، وهو من الشروح التي لم تقتصر على التفسير اللفظي، بل تجاوزت إلى التحليل والترجيح والتعليل، مما يُظهر عمق فهمه للنظرية النحوية، واطلاعه على دقائق الخلافات بين المدارس النحوية، لا سيما البصرية والكوفيّة.

ويُعدّ من النحاة الذين أولوا ظاهرة التعليل النحوي اهتمامًا خاصًا؛ إذ كان يسعى لتفسير الظواهر اللغوية تفسيرًا عقلانيًا قائمًا على المنطق النحوي، ويعمد إلى تسويغ الأحكام الإعرابية وربطها بمفاهيم أعمق تتصل بالاستعمال اللغوي والسياق التركيبي. وقد تميزت تعليلاته بالدقة والانسجام مع منطق اللغة الداخلي، دون الانفصال عن ما قرّره السلف من النحاة.

ويظهر من خلال شرحه للمغني أنه لم يكن مجرد ناقل للآراء، بل كان محققًا متأملًا، يوازن بين الأقوال، ويرجّح بناءً على أسس علمية، مع مراعاة جوانب المتلقي في التعليم والتوضيح، وهو ما يُضفي على مؤلفه طابعًا تعليميًا وتحقيقيًا في آن واحد.

ومن هنا تبرز أهمية دراسته في البحوث المعاصرة، وخاصة في مجالات التعليل النحوي، لما يمثله من حلقة وصل بين التراث النحوي العريق ومحاولات ضبطه وتحقيقه في القرون المتأخرة.

وقد اشتملت خطة البحث على تمهيدٍ ومبحثين، في المبحث الأول: نشأة التعليل والتأليف فيه. وفي المبحث الثاني: مسائل التعليل عند الجيلاني في باب المرفوعات ثم تبعتها خاتمة وأبرز المصادر والمراجع .

التمهيد:

تعريف العلة لغةً واصطلاحًا:

العلة والتعليل: العلة: مشتقة من " علل "، وهذا الجذر اللغوي له معانٍ عدة: منها المرض، فيقال: علّ يعِل واعتله، أي مرض، والعلة تأتي بمعنى الحدث؛ لأنها تشغل صاحبها عن حاجته؛ فكأنّ العلة صارت شغلًا ثانيًا منعه عن شغله الأول (ابن فارس،1979؛ ابن منظور ،1990).

وأمّا التعليل، فهو مصدر للفعل " علّل " يقول ابن منظور: " والتعليل سقي بعد سقي وجني الثمرة مرة بعد أخرى. وتشكيلّ الضاربُ المضروبَ إذا تابع عليه الضرب؛ ومنه حديث عطاء أو النخعي في رجل ضرب بالعصا رجلًا فقتله قال: إذا عله ضربًا ففيه القود أي إذا تابع عليه الضرب، من علل الشرب" (ابن منظور،1990،جزء11،صفحة 469).

العلة في اصطلاح النحاة: هي "الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهًا معينًا من التعبير والصياغة " (المبارك، 1996، صفحة 91).

والعلة بهذا المعنى تختلف عن العلة عند الفقهاء والأصوليين فهي عندهم " المعرِّف للحكم، أي: بأن تكون دالَّة على وجود الحكم وليست بمؤثرة؛ لأن المؤثر هو الله تعالى" (الزركشي ،1988،جزء3،صفحة 204).

المبحث الأول: نشأة التعليل والتأليف فيه

لمّا تفشى اللحن واستفحل في شبه الجزيرة العربية سارع النحاة إلى استقراء اللغة وتقعيد القواعد لها واستنباط الأحكام النحوية؛ حيث إنّ هذا التقعيد صوحب بتعليلات تبرر هذه القواعد وتضع الأسس للغة (مصطفى، 1945، صفحة 10).

وذكر الدكتور علي أبو المكارم سببًا آخر لنشأتها وهو الارتباط الوثيق بين القرآن واللغة؛ إذ يقول: " لقد كان الاتصال العميق بين اللغة والقرآن سببًا مباشرًا في أن تتسم اللغة ببعض ما يتصف به القرآن من قداسة، فتأثر الباحثون في اللغة بنوع من الإحساس العميق باحترام اللغة، يكاد يقرب من درجة القداسة، وكذلك تأثر الدارسون في النحو بمسحة القداسة للغة، وما فيها من ظواهر، وما لها من خصائص.... وفي ظلال هذه النظرة تناول الدارسون الأولون في النحو ظواهرها وتراكيبها، ووضعوا لها قواعدها، وحددوا أحكامها، وفي ظلال هذه النظرة انفتح أمام بحوثهم مجال جديد أرادوا به

تأكيد ما في العربية من خصائص، ودعم ما لها من امتياز، فابتدأوا في الوقت الذي يضعون فيه القواعد يسوغون هذه القواعد، ويجعلونها ترتكز على دعائم محدودة من الأهداف التي توخت اللغة -في نظرهم- تحقيقها فأسلمت بالضرورة إليها بعد أن صاغت أسسها، وهكذا نشأ التعليل في النحو العربي (أبو المكارم، 2006، صفحة 149 .150).

وذهب الدكتور تمام حسّان إلى أن سبب نشوء العلة يرجع إلى أنها رابطة عقلية بين المستعمل الحسي والمجرد العقلي؛ إذ يقول: " ومع إدراك النحاة أن العرب راحوا يجرّدون العلل تجريدًا مرتبطًا بالتأهيل، وغايتهم أن يجعلوا تعدية الحكم من الأصل إلى الفرع أمرًا معقولًا، وليكونوا دون الأصول المجردة وبين أن ترى وكأنها خطوة في الظلام الدامس؛ لأن العلة أصبحت رابطة عقلية بين المستعمل الحسي والمجرّد العقلي، فأعطت المجرد نوعًا من التفسير والإيضاح الذي هو بحاجة إليه على أنَّ العلة إنما تُسلَّط على التفريع لا على التأصيل، ومن هنا أصبح من قواعد النحاة في الاستدلال أنَّ الأصل لا يُعل" (حسّان ،2006،صفحة 162) .

ويرى الدكتور مازن المبارك : أنّ من طبع الإنسان أن يسأل عن السبب ويستقصي العلة وأنّ من طبيعة العقل أن يتتبع الجزئيات، وأن يجمع ما تشابه منها ليطلق عليها حكمًا عامًّا، ولهذا فليس بغريب أن يكون السؤال عن العلة قديمًا ويكون التعليل مرافقًا للحكم النحوي فحيثما وجد الحكم وجد التعليل (المبارك، 1996، صفحة 51).

ويعد عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت: 117هـ) الرائد الأول للتعليل النحوي (أبو المكارم2006، صفحة 152).

يقول ابن سلام: "عبد الله بن أبي إِسْحَاق الحضرمي كَانَ أول من بعج النَّحْو وَمد الْقيَاس والعلل" (الجمحي،846، جزء14، صفحة 1).

ويقول عنه أبو البركات الأنباري: " إنه أول من علل النحو" (أبو بركات الأنباري، 1999، صفحة 27).

أهم المؤلفات في التعليل النحوي: العلل في النحو لقطرب محمد بن مستنير ت بعد ((206هـ))، وعلل النحو، للمازني (ت:230 هـ)، وعلل النحو لحسن عبد الله الأصفهاني (ت:311هـ)، وعلل النحو لابن الوراق، وتقسيمات العوامل وعللها للفارقي (ت: 391 هـ)، وعلل النحو للناشئ الأكبر عبد الله بن محمد (ت: 293هـ)، وأبرز المؤلفات الحديثة العلة النحوية نشأتها وتطورها د: مازن المبارك، والعلة النحوية خديجة الحديثي، والعلة النحوية تاريخ وتطور حتى نهاية القرن السادس الهجري محمود جاسم الدرويش، وغيرها كثير.

المبحث الثاني: مسائل التعليل عند الجيلاني في شرحه للمغني

المسألة الأولى: سبب تقديم باب المرفوعات على المنصوبات

نص المسألة قال الجيلاني: " وإنما قدمها على المنصوبات والمجرورات؛ لأنها أصل بالنسبة إليهما لأن الكلام يحصل بالمرفوعين ولا يحصل من منصوبين ومجرورين أو أكثر" (العمري،811هـ، صفحة 49)

اعتلال الجيلاني:

يرى الإمام الجيلاني أنّ العلة في تقديم المرفوعات على المنصوبات أو المجرورات؛ لأنها أصل؛ وذلك لأن الكلام يتألف من مرفوعين؛ كالمبتدأ والخبر مثل قولنا: (زيد قائم)، وأيضا يتألف من مبتدأ وفاعل سد مسد الخبر؛ كقولنا: (أقائم زيد)، وكذلك يتألف من فعل مضارع وفاعل؛ كقولنا: (يقوم زيد)، وفعل مضارع ونائب فاعل؛ كقولنا: (يُضْربُ زيدٌ)، فنرى في هذه الأمثلة أنّ الكلام تركب من المرفوع فقط وتمّ الكلام به، أمّا الكلام، فلا يمكن أن يتركب ويكون مفيدً ا من منصوبين أو مجرورين بل لا بد من وجود المرفوع معهما؛ لأنه لا تحصل به الفائدة؛ فلذا قدم النحاة في كتبهم النحوية باب المرفوعات؛ لأنه أصل والأصل مقدم على الفرع .

قال الرضي: "قدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات، لأنّ المرفوع عمدة الكلام كالفاعل والمبتدأ والخبر، والبواقي محمولة عليها" (الاستراباذي، 1975،جزء1، صفحة183).

ويقول ابن هشام: " وبدأت مِنْهَا بالمرفوعات ؛لِأَنَّهَا أَرْكَان الإسناد" (الأنصاري،2004، صفحة 204).

فبناءً على ما ذكر يتضح بأن الإمام رحمه الله تعالى قدّم المرفوعات على غيرها من الأسماء والمخفوضات ليس اعتباطيًا وإنما لأنها الأصل في الأسماء والله تعالى أعلم.

المسألة الثانية: الفاعل يكون رفعه بالأصالة

قال الإمام الجيلاني: " الذي يكون رفعه بالأصالة هو الفاعل لأن أساس النحو ما قاله علي -كرم الله وجهه- الفاعل مرفوع والمضاف إليه مجرور وما سواها فرع عليها " (العمري،811، صفحة 49).

اعتلال الجيلاني: يرى الإمام الجيلاني مذهب الجمهور أن أصل المرفوعات هو الفاعل واستدل على كلامه بهذا بقول الإمام علي رضي الله عنه.

مناقشة المسألة: اختلف النحاة في أصل المرفوعات فذهب جمهورهم أن الفاعل هو أصل المرفوعات يقول الرضي:" وإنما قدم الفاعل على سائر المرفوعات بناء منه على أنه أصل المرفوعات، ولهذا سمي الرفع علم الفاعلية" (يوسف حسن عمر، 1996،جزء1، صفحة185)، ويبين ابن هشام سبب كون الفاعل الأصل فيقول عند كلامه عن الفاعل وأحكامه ولِمَ بدأ به؟: " بَدَأتُ من المرفوعات بالفاعل لأمرين؛ أحدهما: أن عامله لفظي، وهو الفعل أو شبهه، بخلاف المبتدأ؛ فإن عامله معنوي، وهو الابتداء، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي بدليل أنه يزيل حكم العامل المعنوي، تقول في زيد قائم: «كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا» و «إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ» و «ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا ولما بَيَّنتُ أنَّ عامل الفاعل أقوى كان الفاعل أقوى، والأقوى مُقَدَّم على الأضعف.

الثاني: أن الرفع في الفاعل للفرق بينه وبين المفعول، وليس هو في المبتدأ كذلك، والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني، فَقَدَّمتُ ما هو الأصل ".

فابن هشام يذكر علتين لتقديم الفاعل إحداهما أنّ عامله لفظي والثانية أنّ رفع الفاعل يكون للفرق بينه وبين المفعول وأن الأصل في الإعراب هو التفريق بين المعاني.

وهذه التعاليل التي ذكرها الجمهور هي موافقة لم نقل عن سيدنا علي قبل تدوين علم النحو إذ يقول الفاعل مرفوع.

يقول الجامي عند شرحه لقول ابن الحاجب فمنه الفاعل: " إنّما قدّمه؛ لأنه أصل المرفوعات عند الجمهور؛ لأنه جزء الجملة الفعلية التي هي أصل الجمل، ولأن عامله أقوى من عامل المبتدأ" (ابن الحاجب، 2005،جزء1، صفحة148).

ويبين العلماء سبب أن الجملة الفعلية أصل الجمل؛ لأن النسبة التي هي بين المسند والمسند إليه مأخوذة في مفهوم أحد جزئي هذه الجملة، وهو الفعل، بخلاف الاسمية فإن النسبة مأخوذة من الخارج.

وذهب بعض العلماء منهم ابن السراج وأبو علي الفارسي وعزي هذا القول إلى سيبويه وهو قول ابن مالك (ابن مالك،2020) أن الأصل في المرفوعات المبتدأ وعلة هذا أن المبتدأ مبتدأ به في الكلام وأنه لا يزول عن كونه مبتدأ وإن تأخر والفاعل تزول فاعليته إذا تقدم أن المبتدأ عامل معمول والفاعل معمول ليس غير (السيوطي، د.ت ؛ الشربيني،2008؛ الشافعي،2008).

قال ملا جامي: " قيل: أصل المرفوعات المبتدأ؛ لأنه باق على ما هو الأصل في المسند إليه وهو التقديم بخلاف الفاعل، ولأنه يحكم عليه بكل حكم، جامد ومشتق، فكان أقوى بخلاف الفاعل، فإنه لا يحكم عليه إلا بالمشتق" (ابن الحاجب، 2005، جزء1،صفحة 149).

فنرى أن رفع الفاعل بالأصالة؛ لأن الرفع هو العلامة الأصلية التي وضعت له اللغة العربية؛ لأن العرب حين أسسوا وقعّدوا القواعد النحوية جعلوا الفاعل في حالة الرفع دائمًا وأبدا ما لم يخرج عن كونه فاعلًا والله أعلم.

المسألة الثالثة: سبب وجوب المبتدأ معرفة والخبر نكرة

قال الجيلاني: "حق المبتدأ أن يكون معرفة ؛ لأنه محكوم عليه، وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة؛ لأن الحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته ... وحق الخبر أن يكون نكرة لأن الخبر حكم والحكم لا يلزم أن يكون معرفة والأصل هو النكرة بالنسبة إلى المعرفة" (العمري، 811هـ، جزء53، صفحة54).

اعتلال الجيلاني: يرى الإمام أنّ علة كون المبتدأ معرفة لأنّه محكوم عليه أي مسند إليه، وحق المسند إليه أن يكون معرفة ولا يمكن أن نحكم على الشيء ونسند إليه إلا أن يكون معرفة وكون الخبر نكرة لأنه حكم والحكم لا يلزم منه أن يكون معرفة ومن الملاحظ أن سبب علة كون المبتدأ معرفة هو تحصيل الفائدة والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه.

قال ابن السراج: " وحق المبتدأ أن يكون معرفة أو ما قارب المعرفة من النكرات الموصوفة خاصة، فأما المعرفة فنحو قولك: عبد الله أخوك، وزيد قائم، وأما ما قارب المعرفة من النكرات فنحو قولك: رجل من تميم جاءني, وخير منك لقيني. وصاحب لزيد جاءني. وإنما امتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة لأنه لا فائدة فيه" (ابن السراج،د.ت،جزء1،صفحة59). يقول ابن يعيش: " أصل المبتدأ أن يكون معرفة، وأصل الخبر أن يكون نكرة؛ وذلك لأن الغرض في الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده، وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر. والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه؛ ألا ترى أنك لو قلت: "رجل قائم"، أو "رجل عالم"، لم يكن في هذا الكلام فائدة، لأنه لا يستنكر أن يكون رجل قائمًا وعالمًا، في الوجود، ممن لا يعرفه المخاطب. وليس هذا الخبر الذي تنزل فيه المخاطب منزلتك فيما تعلم".

ويقول ابن الناظم في شرحه على الألفية: " الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، لأن الغالب في النكرة ألا يفيد الإخبار عنها. والأصل في الخبر أن يكون نكرة، لأنه محصل للفائدة، وقيد التعريف فيه الأصل عدمه. وقد يعرفان، نحو: الله ربنا وربكم، وقد ينكران بشرط حصول الفائدة " (ابن مالك،2020 ،جزء1، صفحة80).

فتعليل الإمام الجيلاني هو قريب من تعليل النحاة الأوائل لأن الغالب في النكرة أن لا يفيد الإخبار عنها وأن الخبر نكرة لأنه محصل للفائدة فالعلة في تعريف المبتدأ وتنكير الخبر هو حصول الفائدة.

لكن ذكر بعض المتأخرين كابن الخباز علة أخرى إذ يقول: " لأن حق المخبر عنه أن يكون معرفة لكونه أتم فائدة. وحق الخبر أن يكون نكرة، لأنه مجهول، ولأن المخبر به شبيه بالفعل والفعل نكرة " (ابن الخباز، 2007، صفحة106).

وهذه العلة قريبة مما قرره النحاة الأوائل؛ إذ إن النكرة لا فائدة فيها؛ إذ إنها مجهولة في حين أن المعرفة تتم بها الفائدة لذا وجب في المبتدأ أن يكون معرفة والخبر نكرة.

المسألة الرابعة: علة تسمية إنّ وأخواتها بالحروف المشبه بالفعل وعملها

قال الجيلاني: " وإنما سميت إن وأخواتها بالحروف المشبهة بالفعل لمشابهتها الفعل من حيث أن إن وأخواتها أواخرها مبنية على الفتح كما أن أواخر الأفعال مبنية على الفتح، ومن حيث أن الضمير يتصل بها مثل إنه إنها كما يتصل بالأفعال نحو ضربه وضربها، ومن حيث أن " أن التي من أخواتها على وزن مدّ، ثم للفعل عملان أحدهما أصلي وهو أن يكون مرفوعهُ مقدمًا على منصوبه، نحو: ضرب زيد عمرا، والثاني: فرعي وهو أن يكون منصوبه

مقدمًا على مرفوعهِ، نحو: " ضرب عمرا زيد "، فأعطيت هذه الحروف المشبهة العمل الفرعي للاسم فرقا ما بين ما كان عمله أصالة وبين ما كان عمله مشابهة" (العمري،811هـ ،صفحة 59).

اعتلال الجيلاني: ذكر الامام الجيلاني سبب تسميتها بالحروف المشبهة بالفعل ثلاث علل:

- الأولى: أنها أواخرها مبنية على الفتح كما أن أواخر الأفعال الماضية مبنية على الفتح.
- الثانية: أن الضمير يتصل بها كما أن الضمير يتصل بالأفعال.
- الثالثة: أن للفعل عملين أصلي وفرعي فأعطيت هذه الحروف العمل الفرعي للفعل فرقا بين ما كان عمله أصالة وبين ما كان عمله مشابهة.

المناقشة والتعليل: ذكر أبو سعيد السيرافي وجه الشبه بين هذه الحروف وبين الأفعال من وجهين فقال: " أما الشبه بين هذه الحروف وبين الأفعال فمن وجهين؛ أحدهما: من جهة اللفظ والآخر من جهة المعنى، فأما الشبه من جهة اللفظ فلبناء أواخرها على الفتح، كبناء الفعل الماضي، وأما الشبه من جهة المعنى فلأن هذه الحروف تطلب الأسماء ولا تقع إلا عليها، كما أن الأفعال تطلب الأسماء ولا تقع إلا عليها". (السيرافي، 2008، جزء2، صفحة463).

وقد بين بعض النحاة كابن الأنباري أن هذه الحروف تشبه الفعل في خمسة أوجه فقال: إن قال قائل: لِمَ أعملت هذه الأحرف؟ قيل: لأنها أشبهت الفعل، ووجه الشّبه بينهما من خمسة أوجه:

- الوجه الأول: أنها مبنية على الفتح، كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح.
- والوجه الثاني: أنها على ثلاثة أحرف، كما أن الفعل على ثلاثة أحرف.
- والوجه الثالث: أنها تلزم الأسماء، كما أن الفعل يلزم الأسماء.
- والوجه الرابع: أنها تدخل عليها نون الوقاية، كما تدخل على الفعل؛ نحو إنني وكأنني ولكنني.
- والوجه الخامس: أن فيها معاني الأفعال، فمعنى إن وأن: حققت، ومعنى "كأن": شبّهت، ومعنى "لكن": استدركت، ومعنى "ليت": تمنيت، ومعنى "لعل": ترجيت.

فلما أشبهت هذه الحروف الفعل من هذه الأوجه الخمسة؛ وجب أن تعمل عمله" (الأنباري،1999،صفحة 122).

وذكر بعض النحاة علة أخرى وهي: "أنها تطلب اسمين يطلبهما الفعل المتعدي (الفراهيدي، 733،صفحة 73؛ الزمخشري، 2001، جزء4، صفحة521).

ورفض ابن عصفور هذه العلل وذكر أن لها علة واحدة وهي اختصاصها بالدخول على الأسماء فقال: " فإنَّ وأخواتها من الحروف العاملة فينبغي أن يُسأل عن الموجب لعملها. والذي أوجب لها العمل عند محقّقي النحويين هو شبهها بالأفعال في الاختصاص. ذلك أن هذه الحروف تختص بالأسماء ولا تدخل على غيرها، كما أنَّ الأفعال تختص بالأسماء ولا تدخل على غيرها، وكلُّ حرف مختصٌ بما يدخل عليه ولا يكون كالجزء فإنّه يعمل فيما يختصّ به من اسم أو فعل. ألا ترى أنَّ عوامل الأسماء كلّها مختصة بها ولا تدخل على غيرها وكذلك عوامل الأفعال تدخل على الأفعال ولا تدخل على غيرها" (ابن عصفور،1980، جزء1، صفحة422).

وعلل ابن الناظم في شرحه على الألفية عللًا بعيدة وضعيفة، فقال: " وهذه الحروف شبهة بـ (كان) لما فيها من سكون الحشو، وفتح الآخر، ولزوم المبتدأ والخبر، فعملت عكس عمل (كان) ليكون المعمولان معها كمفعول قدم، وفاعل أخر، فتبين فرعيتها، فلذلك نصبت الاسم، ورفعت الخبر، نحو: إن زيدًا عالم بأني كفء، ولكن ابنه ذو ضغن، أي: حقد، ونحو: ليت عبد الله مقيم، ولعل أخاك راحل، وكأن أباك أسد" (بن مالك،2020 ،جزء1، صفحة117).

وذهب النحاة المحدثون مذهبًا آخر في التعليل لعمل إن؛ حيث ابتعدوا عن منهج القدماء، فذهب إبراهيم مصطفى إلى حمل نصب اسم إن على التوهم، فقال: إن النحاة قد أخطأوا في فهم هذا الباب وتدوينه ثم تجرؤوا على تغليط العرب في بعض أحكامه" (مصطفى، 1945، صفحة 64).

فهو يرى أن علة نصب اسم إن، هي لأنهم لما أكثروا من إتباع إن بالضمير جعله ضمير نصب ووصلوه بها فغلب على وهمهم أن الموضع للنصب، فلما جاء الاسم الظاهر نصب أيضًا (مصطفى،1945).

ولكن كلامه بعيد يحتاج إلى دليل ولا دليل عليه فما الذي أدراه أن العرب نصبوا الضمير أولًا ثم حملوا عليه الاسم الظاهر، ناهيك على أن النحاة قد تنبهوا على هذه المسألة، وعللوا نصبها الاسم ورفعها الخبر لمضارعتها الفعل المتعدي، ويتصل بها المضمر المنصوب كما يتصل بالفعل المتعدي (الزجاجي، 1980، صفحة 51).

ولا شك أن العلة التي ذكرها ابن الناظم والمحدثون ضعيفة ومردودة.

فبناءً على ما تقرر تبقى علل النحاة الأوائل في سبب تسميتها وعملها أقوى؛ لأنها قائمة على الاستقراء الدقيق للغة وهي ثمرة جهود كبيرة قام بها النحاة رحمهم الله.

المسألة الخامسة: علة جواز تقدم خبر إنّ على اسمها إن كان ظرفًا

قال الجيلاني: " في علة عدم تقديم خبر إنّ على اسمها إلا إذا كان ظرفًا فإنه لا يجوز؛ لأنّ إنّ عامل ضعيف، فبتغير يسير يبطل عملها، فلا تقول " إنّ منطلق زيدًا إلا إذا كان خبر إن ظرفًا، فإنه يجوز تقديمه على اسمها حينئذ لأنهم جوزوا في الظرف لاتساعه ما لم يجوزوا في غيره" (العمري، صفحة

60).

اعتلال الجيلاني: يرى الجيلاني أن العلة في عدم جواز تقديم خبر إنّ على اسمها لأن إن عامل ضعيف، وسبب ضعفه هو عملها بالمشابهة؛ فلهذا عملها يبطل بأي تغير على الجملة، ولكن جوزوا في الظرف لأن الظروف يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها.

المناقشة: من المقرر عند النحاة أن الحروف المشبهة بالفعل إذا نصبت اسمًا ورفعت خبرًا، فلا يجوز تقديم الخبر على الاسم إلا إذا كان جارًا أو مجرورًا أو ظرفًا كقولنا " إن في الدار زيدًا " و " ليت فوق المنضدة كتابًا " (ابن مالك،2020 ؛ ابن عقيل،1980).

وذكر النحاة العلة في ذلك، فقال المرادي: " أنه لا يجوز تقديم خبرها على اسمها لضعفها إلا إذا كان ظرفًا نحو "ليت هنا غير البذي" أو مجرورا نحو "ليت فيها غير البذي". وإنما جاز تقديم الظرف والمجرور للتوسع فيهما، ولأنهما في الحقيقة ليسا بالخبر بل معمولاه (المرادي، 2008 ،جزء1، صفحة524).

فالعلة إذن علة ضعف وهي ممّا علل بها النحاة وهي مما يعلل بها في النحو والصرف واستعملها سيبويه والنحاة في تعليل كثير من الأحكام النحوية والصرفية (سيبويه،1988).

ويبين ابن الوراق علة ضعفها فيرى سبب ذلك هو عدم تصرف هذه الحروف فيقول: " فإن قيل: فما الذي منع من التقديم والتأخير؟ قيل له: ضعفها في أنفسها إذ كانت حروفا لا تتصرف في أنفسها، فإنما عملت بالتشبيه به فألزمت وجهًا واحدًا" (ابن الوراق،1999، صفحة 238).

وممن اعتمد هذه العلة الزجاجي والجرجاني وابن عصفور (المبرد، د.ت ؛ الفراهيدي،1995 الزجاجي،1988).

بينما يرى فريق من النحاة أن القول بعدم تصرف هذه الحروف ليست علة كافية لعدم جواز تقدم خبرها على اسمها؛ لأنها أشبهت الأفعال لفظًا ومعنى، فلو قدم المرفوع لالتبست بالأفعال وعدم التصرف لا يكون فارقًا لأن من الأفعال ما لا يتصرف أصلًا " كنعم وبئس وليس" (الأنباري، 1999، صفحة 123).

وذكر بعض النحاة عللًا أخر لمنع تقديم خبر إن على اسمها وهي قريبة مما قرر سابقا بيد أنهم حصروها بثلاثة أوجه فذكر ابن الحاجب هذه الأوجه بقوله: " وإنّما قدّم منصوب إنّ على مرفوعها لأوجه ثلاثة:

- أحدها: للفرق بينها وبين ما شبّهت به، وشبهها بالأفعال ظاهر، فلم يحتج إلى ذكره.
- ثانيها: أنّ الفعل الذي شبّهت به له عملان، عمل أصليّ، وعمل فرعيّ، فالأصليّ أن يتقدّم مرفوعه على منصوبه، والفرعيّ أن يتقدم منصوبه على مرفوعه، وهذه فرع، فعملت عمل الفرع.
- ثالثها: أنّه إنّما قدّم لئلّا يؤدّي إلى محذور، وهو الإضمار في الحروف، لأنّك لو قلت: «إنّ قائم زيدا»، فقيل: اجعل مكان «زيد» ضميرًا [أي قبل قائم وبعد إنّ] لكنت إمّا أن تأتي به متّصلًا أو منفصلًا، وكلاهما فاسد" (ابن الحاجب، 2005، صفحة187).

ومن الملحظ نرى بأن الجيلاني قد ركز على علّة "ضعف إنّ" كمحور أساسي في تعليل الحكم، وهو اتجاه أصيل في المدرسة النحوية التراثية، إلا أنّ تعليله يحتاج إلى توسعة لتفسير خصوصية الظرف والجار والمجرور. فالقول بضعف العامل يفسر جانب المنع، لكنه لا يفسر جانب الجواز في حالة الظرف، إلا إذا ربطنا ذلك بمبدأ "التوسع في الظروف" الذي أشار إليه.

كما أن إغفال البعد الدلالي والترتيب السياقي في النصوص يجعل التعليل قاصرًا عن الإحاطة بكل أبعاد الظاهرة، خاصة وأن الشواهد القرآنية والشعرية تدل على أن تقديم الظرف في هذا الموضع قد يرتبط بإبراز المعنى أو التركيز البلاغي، وهو ما ينسجم مع مبادئ نظرية "البؤرة المعلوماتية" في الدراسات اللسانية الحديثة، حيث يتقدم العنصر الأكثر أهمية سياقيًا إلى صدر الجملة.

المسألة السادسة: علة عمل لا النافية للجنس عمل إنّ

قال الإمام الجيلاني: " هي تعمل عمل إن لمشابهتها إياها إمّا لأن " إنّ للإثبات ولا للنفي فحمل لا على إن حملًا للنقيض على النقيض وإما لأنّ إنّ لتحقيق الإثبات ولا لتحقيق النفي حملًا للنظير على النظير من حيث التحقيق " (العمري،811هـ،صفحة 60ـ61).

المناقشة: يرى الجيلاني سبب عملها أنها أشبهت إنّ ، وهذا الشبه إمّا من حمل النقيض على النقيض؛ وذلك لأنّ إنّ للإثبات ولا للنفي، وإمّا من حمل النظير على النظير، وذلك لأن إن لتحقيق الإثبات ولا لتحقيق النفي.

يرى بعض النحاة أن سبب عمل لا النافية للجنس هي اختصاصها بالاسم قال الإربلي: " ولا هذه هي العاملة في الأسماء لاختصاصها بها، وليست منزلة كجزء من الاسم فوجب إعمالها " (الهاشمي، صفحة 114).

بينما ذهب فريق آخر من النحاة إلى أن الأصل في لا النافية ألا تعمل وذلك لأنها غير مختصة بالأسماء وإنما أخرجوها عن هذا الأصل فأعملوها في النكرات تارة عمل ليس وتارة عمل إن (بن مالك،2000).

فإن قصد بالمنفي بها استغراق الجنس عملت عمل إن ولكن بشرط:

- أن تكون نافية للجنس.
- أن يكون معمولاها نكرتين.
- أن لا يتقدم خبرها على اسمها (ابن هشام ، 1963).

والمتمعن في العلة التي ذكرها الجيلاني أنه يميل إلى ما ذكره ابن الناظم وأبو حيان، فيقول ابن الناظم: " وإذا قصد بالنكرة بعدها الاستغراق صح فيها أن تحمل على (إن) في العمل، لأنها لتوكيد النفي، و(إن) لتوكيد الإيجاب، فهي ضدها، والشيء قد يحمل على ضده، كما يحمل على نظيره، لأن الوهم ينزل الضدين منزلة النظيرين، ولذلك نجد الضد أقرب حضورًا في البال مع الضد" (ابن مالك، 2000، صفحة 133).

ويقول أبو حيان: " القياس يقتضي أن يكون عملها عمل " ليس" أكثر من عملها عمل "إن" لأن حمل الشيء على نظيره أقوى من حمله على نقيضه لكن جاء كلام العرب بعكس هذا " (أبو حيان النحوي،1947، صفحة85).

والمتمعن في هذه الآراء يجد أن الإمام الجيلاني قد لخص ما ذكره النحاة الأوائل ومن جاء بعدهم.

الخاتمة:

بعد الانتهاء من هذه الدراسة، يتضح أن المؤلف قد تعامل مع باب المرفوعات بوعي نحوي دقيق، متكئًا على أصول المدرسة النحوية التقليدية، ومستخدمًا آلية التعليل النحوي بوصفها وسيلة لفهم الظواهر وتفسيرها في ضوء قواعد منضبطة.

- تبين بأن الجيلاني قد أظهر قدرة كبيرة على توظيف العلة النحوية في تبرير الرفع وأحكامه، دون أن يقع في التكلّف أو الإغراق في التسويغ الذهني.
- توصل الباحث بأن الإمام الجيلاني لم يكن مجرد شارحًا، بل ناقدًا للقواعد، حيث يعمد إلى إيضاح الأسباب النحوية التي تكمن خلف الظواهر، بما يحقق هدفين: التفسير العلمي، والتعليم المنهجي.
- لا يعد القياس دليلًا من أدلة النحو، وإنما وسيلة من وسائل التعليل.
- دائمًا نجد العلة النحوية مرافقة للدرس النحوي ويعد عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي أول من بعج النحو وشرح العلل.
- العلل النحوية لا تعتبر علة ثابتة وإنما هي علل تختلف باختلاف واضعها وتفسيره للموضع الذي يعلله لأن النحويين يختلفون فيما بينهم في تفسير السبب.
- اهتم النحويون بالتعليل النحوي وأفردوا له فيها أبوابًا خاصة ومنها الخصائص لابن جني وأسرار العربية لأبي بكر الأنباري وغيرها كثير لا يسع المقام لذكرها.
- كثرة الاختلافات في النحو العربي، وكثرة الآراء في أحكام اللغة من حيث بناؤها وإعرابها، وغير ذلك تفسرها وتوضحها العلل النحوية.
- التعليل من أهم أصول النحو العربي وله أثر كبير في توضيح الحكم الإعرابي وفهم الجمل النحوية، وقد استند في تعليلاته إلى أصول النحو العربي، مع ميله إلى الترجيح العقلاني بين الآراء.
- أكثر الإمام الجيلاني من العلل النحوية فلا تكاد أن تمرَّ مسألة نحوية إلا يذكر التعليل فيها حيث أولى العلة النحوية اهتمامًا كبيرًا، وجعلها أداة لفهم القواعد وتبرير الأحكام لا مجرد ترف فكري أو صناعي، وتميز أسلوبه بالوضوح والربط المنطقي مما جعله من النحاة الذين ساهموا في تبسيط النحو.
- تبين في كتابه بأن التعليل لم يكن مجرد تكرار لأقوال النحاة بل تفعيلًا لآلية عقلية يسعى من خلالها لتفسير الجملة.

المراجع:

ابن الحاجب الكردي، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين (2000). *الإيضاح في شرح المفصل* (تحقيق: إبراهيم محمّد عبد الله،ط1). دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي .(د.ت). *الأصول في النحو* (تحقيق: عبد الحسين الفتلي). مؤسسة الرسالة.

ابن الورق، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن. (1999). *علل النحو* (تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش،ط1). مكتبة الرشد .

ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن. (1980). *شرح جمل الزجاجي* (تحقيق: صاحب أبو جناح،ط1). جامعة الموصل_ مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر.

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري. (1980). *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك* (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد،ط20). دار التراث- دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه.

ابن مالك الطائي، محمد بن عبد الله، أبو عبد الله، جمال الدين.(1990). *شرح تسهيل الفوائد*(تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون،ط1). هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك. (2000). *شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك* (تحقيق: محمد باسل عيون السود،ط1). دار الكتب العلمية.

ابن منظور الأنصاري، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى. (1993). لسان العرب (ط3)، دار صادر.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين.(2001). *شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب* (تحقيق: محمد أبو فضل عاشور،ط1). دار إحياء التراث العربي.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين. (1964). *شرح قطر الندى وبل الصدى* (تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ، ط 11). دار إحياء التراث العربي .

أبو المكارم ،علي.(2006).*أصول التفكير النحوي*،(ط1). دار غريب.

الإربلي، ، علاء الدين بن عليّ بن بدر الدين. (د.ت). *جواهر الأدب في معرفة كلام العرب* (تحقيق: علي نائل وحسن أبو زيد)، مطبعة وادي النيل.

الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن. (1975). *شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب* (تحقيق: يوسف حسن عمر). جامعة قار يونس .

الأندلسي، أبو حيان. (1947). *منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك* (تحقيق: سندي جليزر). المطبعة الأمريكية.

الأنصاري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله. (1985). *نزهة الألباء في طبقات الأدباء* (تحقيق: إبراهيم السامرائي،ط3). مكتبة المنار.

الأنصاري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله، الأنباري، كمال الدين. (1999). *أسرار العربية* (الطبعة الأولى). دار الأرقم بن أبي الأرقم.

الجامي، عبد الرحمن بن أحمد نور الدين. (2008). *شرح ملا جامي* (تحقيق: أحمد عزّو عناية - علي محمّد مصطفى،ط1). دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع.

الجمحي، محمد بن سلّام بن عبيد الله الجمحي بالولاء، أبو عبد الله.(د.ت). *طبقات فحول الشعراء* (تحقيق: محمود محمد شاكر). دار المدني.

حسان، تمام. (2006). *أصول النحو*، (ط5). دار الفكر العربي.

الخباز، أحمد بن الحسين.(2007). *توجيه اللمع* (تحقيق: فايز زكي محمد دياب،ط2). دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

الزجاجي، أبو القاسم. (1988).*الجمل في النحو*(تحقيق: علي توفيق الحمد،ط4). دار الأمل مؤسسة الرسالة.

الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الشافعي (1998). *تشنيف المسامع بجمع الجوامع* (تحقيق: سيد عبد العزيز - عبد الله ربيع،ط1). مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث - توزيع المكتبة المكية.

الزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع. (2001). *شرح المفصل للزمخشري* (تحقيق: إميل بديع يعقوب،ط1). دار الكتب العلمية.

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر.(1988).*الكتاب*(تحقيق: عبد السلام محمد هارون،ط3). مكتبة الخانجي.

السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان.(2008). *شرح كتاب سيبويه* (تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي،ط1). دار الكتب العلمية.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي .(د.ت). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع* (تحقيق: عبد الحميد هنداوي). المكتبة التوفيقية.

الشربيني، شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب. (2008). *نور السجية في حل ألفاظ الآجرومية* (تحقيق: سيد بن شلتوت، ط1). دار المنهاج.

الصبان، أبو العرفان محمد بن علي .(1997). *حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك* (ط1). دار الكتب العلمية.

الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم.(1995). *الجمل في النحو* (تحقيق: فخر الدين قباوة، ط5). دار الكتب العلمية.

القزويني الرازي، أحمد بن فارس بن زكريا ، أبو الحسين.(1979). *مقاييس اللغة* (تحقيق: عبد السلام محمد هارون). دار الفكر.

المبارك، مازن .(1974). *العلة النحوية وتطورها*. دار الفكر .

المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس.(د.ت). *المقتضب* (تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة). عالم الكتب.

المرادي المصري، ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ .(2008). *توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك* (تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط1). دار الفكر العربي.

مصطفى، إبراهيم. (1945). *إحياء النحو*. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر.